

تقرير عن:

الندوة العلمية الدولية بعنوان: «إشكال البناء الديمقراطي في الدول العربية في زمن التحولات»

وجدة - المغرب، ٢٢ - ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣

يوسف اليحياوي(*)

عضو وحدة الدراسات الجيوسياسية واللجنة المنظمة - المغرب.

جمعة؛ وتمنى في آخر كلمته التوفيق والنجاح لأشغال الندوة.

أقلت، بعد ذلك، اللجنة المنظمة كلمتها التي أبان فيها د. لؤي عبد الفتاح (مسؤول وحدة الدراسات الجيوسياسية بالمركز) عن ترحيبه بكل المشاركين في الندوة العلمية، وكل الحضور الذي سيغني من دون شك النقاش والحوار فيها.

وأبرز من جهة أولى؛ الأهمية التي يكتسيها موضوع البناء الديمقراطي في البلدان العربية في زمن التحولات، معتبراً أنه المجال الذي أصبح يشكل عصب كل إصلاح وتنمية داخلية تأخذ على عاتقها قيمة الفرد وأهميته كمواطن حر. وأشار، من جهة أخرى، إلى أن الندوة ستحاول مقارنة عدد من الإشكالات المتعلقة بالبناء الديمقراطي في البلدان العربية.

انعقدت فعاليات الندوة العلمية الدولية «إشكال البناء الديمقراطي في الدول العربية في زمن التحولات»، بمقر مركز الدراسات والبحوث الإنسانية الاجتماعية بوجدة بتاريخ ٢٢ - ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣ والمنظمة من قبل وحدة الدراسات الجيوسياسية المنضوية في المركز ذاته.

أولاً: الجلسة الافتتاحية

افتتحت الندوة أشغالها بكلمة مدير مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية د. عبد الرحيم بودلال الذي رحب بجميع المشاركين والحضور من خارج الوطن وداخله، ونوّه بموضوع الندوة وراهنيتها، وبخاصة في ظل ما يعرفه البناء الديمقراطي ببلدان الربيع العربي من صعوبات وعراقيل

وجود تناقض بين تعريف الدولة وواقعها. وتساءل أخيراً عن الحلول المقترحة للأزمة، وأجملها بضرورة ربط الديمقراطية كمفهوم بالحاجة إلى ميزان قوى وسلطان يرعاها، إضافة إلى اختيار الشكل الأنسب للديمقراطية في البلدان العربية ما دامت الديمقراطية منظومات متعددة. فالمقترح الأول يقتضي ضرورة وجود منظومة إقليمية ودولية مساندة وغير ممانعة للديمقراطية في دولنا؛ أما المقترح الثاني فيتوافق مع تنامي الوعي الذاتي الشعبي بأهمية الديمقراطية باعتبارها أحد سبل منع استبداد الدولة.

٢ - الدستور والبناء الديمقراطي في المراحل الانتقالية

المداخلة الافتتاحية الثانية، ألقاها بنيونس المرزوقي، أستاذ القانون الدستوري بكلية الحقوق بجامعة محمد الأول بوجدة، معنونة بـ «الدستور والبناء الديمقراطي في المراحل الانتقالية».

وقبل تناوله الموضوع، استعرض عدداً من التساؤلات أهمها إشكالا التفريق والتمييز بين الانتقال الديمقراطي بالديمقراطية، والانتقال الديمقراطي إلى الديمقراطية. هذان الإشكالات سيحاول تحليلهما في محورين: الأول مرحلة ما قبل الموجات العربية، والثاني سيروية المرحلة الانتقالية بكل عناصرها.

مرحلة ما قبل الموجات، وقد عُرفت هذه المرحلة بالعديد من المظاهر؛ منها الزعامة، ودور الجيش، وهيمنة الدولة على وسائل الإعلام... وفي ظل هذه المرحلة سيبقى الوطن العربي الاستثناء، وبخاصة بعد موجات الديمقراطية في جنوب أوروبا

ثانياً: الجلسة العلمية الأولى

١ - في أصول الاستبداد وشروط الانتقال الديمقراطي

مباشرة بعد الجلسة الافتتاحية، أحييت الكلمة، في الجلسة العلمية الأولى؛ على د. أحمد فلول مدير تحرير مجلة أعلام أون لاين التونسية والنائب البرلماني السابق، لبسط مداخلته العلمية المعنونة «في أصول الاستبداد وشروط الانتقال الديمقراطي» معتمداً منهجية تركز على ثلاثة أطوار؛ أولاً، تحديد المفاهيم الأساسية؛ وثانياً، تشخيص وضع الديمقراطية في الوطن العربي؛ وأخيراً، صوغ مقترحات وحلول للخروج من الوضع الراهن.

وأشار في البداية إلى أن الدولة الحديثة تسعى لتحقيق المساواة بين المواطنين، وأهم ما يميزها عن الدولة السلطانية (التقليدية) أنَّ تدخلها يشمل كل المجالات، ورقابتها يخضع لها الجميع، فهي سلطة متشعبة حسب ميشال فوكو، على عكس الدولة التقليدية التي يبقى تدخلها مناسباتي.

وتطرق إلى مفهوم السلطة الذي لا يخرج عن ثلاثة معانٍ: أولاً، سلطة إدارة الصراع بشكل سلمي؛ ثانياً، سلطة القدرة على منع الاحتجاج؛ وثالثاً، سلطة القدرة على الإقناع وصناعة الرأي العام؛ وانتقل بعد ذلك إلى معيقات الديمقراطية في الوطن العربي، فلخصها في عوامل خارجية وأخرى داخلية. تتمثل الخارجية أساساً بوجود قوى جديدة وكيانات قوية، كالاتحاد الأوروبي، تملي إرادتها على البلدان العربية. أما العوامل الداخلية فتتجسد أساساً في غياب الشرعية،

في موضوع «الأسس الهشة للديمقراطية العربية» (Les Fondements fragiles de la démocratie arabe)، حيث أشارت إلى أن الموجات الديمقراطية منذ عقدين شملت العديد من دول العالم كأوروبا الشرقية على سبيل المثال باستثناء الدول العربية، وهو ما أسفر عن تأخر في النمو الديمقراطي، كانت حصيلته الأزمة الديمقراطية في الوطن العربي التي تمظهرت في ثلاثة أسباب رئيسية: أولاً، فشل الحكامة السياسية؛ وقد تجلّى هذا الفشل في وجود نخبة سياسية غير شرعية، فممارسة السلطة تحققت إما بالانقلابات وما رافقها من إجراءات سلطوية وتسلطية، وإما ببروز ظاهرة التوريث في العديد من البلدان العربية قبيل الثورات؛ ثانياً، فشل الحكامة الاقتصادية والاجتماعية، الذي تعبّر عنه بوضوح الرتب الأخيرة التي تحتلها البلدان العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالرغم من التقدم الذي شهده بعضها. هذا بالإضافة إلى الميزة المشتركة للبلدان العربية من حيث المشاكل التي تتخبط فيها (مثلاً عدم الربط والملاءمة بين التعليم وسوق الشغل). كما أن ما يمكن أن يميز البلدان العربية هو بقاؤها على هامش العولمة والتطور الاقتصادي وخصوصاً أمام ضعف الثقة في الأنظمة السياسية، وهو ما يقطع الطريق أمام جلب الاستثمارات. ثالثاً؛ طبيعة المجتمع العربي المتميز بغياب النضج السياسي، حيث إن استحواذ عاملي القبيلة والقبلية على طبيعة المجتمعات العربية سيشكلان عائقاً أمام الديمقراطية.

وفي ختام حديثها ركزت عزاوي على محدد وعي المواطنين بعجز الأنظمة

وجنوب آسيا. وهذا ما يستدعي طرح عدد من الجدليات، وأبرزها: جدلية الدولة والأحزاب؛ جدلية المجتمع المدني والسياسي؛ غموض جدلية الدولة والأمة.

وبيّن المرزوقي في مجال سيرورة المرحلة الانتقالية، أن عدداً من المواضيع تثير تخوّف الأنظمة العربية وعلى رأسها ظاهرة التعددية الحزبية التي لم تشكل أدنى مشكلة بالنسبة إلى البلدان الديمقراطية.

وميّز المرحلة الانتقالية بظهور وتصادم كل المطالب السياسية والاجتماعية، وأن على الفرقاء السياسيين التعامل معها بشكل صحيح من خلال وضعها على السكة الصحيحة وتوجيهها. وفي ما يخص طبيعة الأنظمة السياسية المجربة بالوطن العربي، يعتقد المرزوقي أن هذه الأنظمة انتهت إلى اعتماد أنظمة رئاسية بدل الأنظمة البرلمانية، نظراً إلى ما للأولى من أهمية في ترسيخ البعد السلطوي، والنموذج الأمثل حالياً للوصول إلى الديمقراطية هو نموذج النظام البرلماني الذي يتيح فرصة تداول السلطة.

ثالثاً: الجلسة العلمية الثانية:

الراهن والممكن والمؤثرات

١ - الأسس الهشة للديمقراطية

العربية

استؤنفت الندوة العلمية مساء الجمعة بمحور علمي ثانٍ في موضوع عملية الانتقال الديمقراطي بين الراهن والممكن ومؤثرات المحيط الخارجي. وابتدأت أشغاله بورقة د. حياة عزاوي (باللغة الفرنسية)

أما ما يتعلق بمؤشر أزمة غياب الديمقراطية الداخلية، فتتجلى أساساً في تكرار الأسماء السياسية نفسها، إذ إن التعاقب لا يكون إلا بوسائل سريعة داخل دائرة مغلقة، ولا أدل على ذلك من النخبة المغربية قبل الاحتجاجات. وفي ما يتعلق بمؤشر الأحزاب السياسية تكمن أزمته في غياب وظيفتها الحقيقية وغياب الديمقراطية الداخلية. وتخلص هكو في الأخير إلى المحدد الاجتماعي لأزمة الديمقراطية فترى أنه يصعب الحديث عن الديمقراطية في حضور الصعوبات الاجتماعية، لأن الهدف من الثورات لم يكن فقط إسقاط الأنظمة، وإنما تحقيق مطالب اجتماعية واقتصادية.

٣ - تحديات المرحلة الانتقالية

أما د. لؤي عبد الفتاح، في مداخلته «تدبير الانتقال إلى الديمقراطية في زمن الربيع العربي: مأزق الممكن والمأمول»، فيرى أن ما يجب مراعاته التحديات التي تبرز من خلال استقراء الوضع العربي باستحضار تراكمات الماضي وتشخيص الحالة الراهنة، ويرى أن الأمل معقود على بلدان الربيع العربي لانتشار الديمقراطية، لذلك ركز على إشكالية وجود مأزق بين ما تحقق وما هو في طي المأمول.

والحل هو أن تدار المرحلة الانتقالية بشكل فعال حتى تحقق النتائج، فلا يجب أن تنهار الدولة في كل من ليبيا وسورية، إلا أن الأوضاع لا توحى بالارتياح لكثرة التحديات. ومن بين هذه التحديات أن السلطة الجديدة مدعوة أن تتحلى بالصبر لكون المجتمع يريد نتائج فورية وهي مشروعة. ويخلص عبد الفتاح إلى أنه ينبغي إدارة المرحلة

السياسية العربية، فالتاريخ لم يعد يتحمل بقاءها في السلطة، وهذا ما عبرت عنه شعارات الحرية والكرامة التي رفعت خلال الاحتجاجات العربية الأخيرة.

٢ - أسباب أزمة الديمقراطية العربية

أكدت د. أمينة هكو، أستاذة القانون الدستوري بكلية الحقوق بجامعة محمد الأول بوجدة، في مداخلتها: «الديمقراطية العربية: بحث في أسباب أزمة»، أن البلدان العربية عاشت أزمة الديمقراطية، وتساءلت عن الديمقراطية المبتغاة، هل الأمر يتعلق بالنظام الديمقراطي أم بالثقافة الديمقراطية؟ ولتحليل هذه الإشكالية حصرت أوضاع الديمقراطية وغيابها في ثلاثة مؤشرات: ظاهرة الرئاسة مدى الحياة، وغياب الديمقراطية الداخلية (الأحزاب السياسية)، وعدم دوران النخبة.

ترى هكو أن التشبث بالكراسي كان أخطر الظواهر، بحيث غدت الرئاسة به أقوى المؤسسات السياسية، اعتماداً على تقنية عدم العمل على التجديد الدوري إما بطرق التوائية على الشرعية الدستورية، وإما بتعديلات دستورية بطلب من أصحاب الشأن. واستدلت على ذلك بعدد من النماذج، منها النموذج التونسي حيث تذبذب بين تحديد عدد الولايات الرئاسية منذ ١٩٥٩ (عدد الولايات حدد في ٣ مرات) إلى غاية وسط السبعينيات أصبحت الولاية الرئاسية مدى الحياة، أما عهد زين العابدين بن علي، فقد تنازل عن مسألة الرئاسة مدى الحياة عند تقلده لها، إلا أنه ما فتئ يتخلى عنها في السنوات ما قبل الثورة.

والاختلالات في السلطة والحكم تتأسس على خوف هذه الأنظمة من فقدان الحكم وخوفها من نكوص حلفائها التقليديين الخارجيين، لذلك سيصل بها الوضع إلى انتهاج سياسات انتقالية تعمل على الانفتاح على نوع من الحقوق والحريات الأساسية ولكن ذلك بدرجات متفاوتة تتوافق مع طبيعة المجتمع وحركيته.

أما الأنظمة التي عرفت ثورات فنتساءل عن أي نموذج للديمقراطية تبتغيه؟ هل وفق التوجه الإسلامي، الذي يعرف تقاطبات تختلف فيما بينها؟ أم ديمقراطية الحركات الإسلامية النفعية وهي افتراضات ضعيفة نظراً إلى التباعد الممكن بين الفكر والواقع المجتمعي؟ أم وفق التوجه المجتمعي، وهو التوجه الذي يتحكم فيه الرأي العام الجديد، وفي هذه الحالة تكون الديمقراطية مجتمعية تتأسس وفق القواعد الجوهرية اللازمة لها والمتطلبة لقيامها، وهي الفرضية التي تقتضي السير نحو المبادئ الأساسية الديمقراطية المتأسسة على استقلالية الشعب والمجتمع؟

٥ - أي ديمقراطية بعد الربيع العربي؟

طرحت د. نعيمة البالي، أستاذة القانون العام بكلية الحقوق بوجدة، إشكالية «أي ديمقراطية بعد الربيع العربي» تطرقت فيها إلى الأوضاع التي عرفها الإصلاح في البلدان العربية منذ ١٩٩٠، حيث كانت الشعوب متتبعة لكل حالات الديمقراطية في البلدان الأوربية، وكذلك معرفتها بالأوضاع الداخلية لبلدانها وكيف كانت على فوهة بركان،

الانتقالية إدارة جيدة، حتى لا يحصل التباعد بين الممكن والمأمول، لأنه في حال الفشل يمكن أن تؤدي إلى التطرف غير المرغوب فيه.

٤ - واقع وآفاق الديمقراطية في زمن التغيرات

عنون د. يوسف اليحياوي، أستاذ القانون الدستوري بجامعة مولاي إسماعيل بمكناس، ورقته بـ «واقع وآفاق الديمقراطية في البلدان العربية في زمن التغيرات»، وهو يرى أنه أمام الأوضاع المختلة للأنظمة العربية، ستكتسح الثورات المنطقة العربية مناقضة لكل الأوضاع والتحليلات والدراسات في المنطقة، وهي أدت إلى تغيير جذري مهم في كل الأنساق المجتمعية داخل الوطن العربي، وكانت أولى نتائجها بروز مفهوم الشعب كما هو في القانون الدستوري العام، ورأي عام عربي لأول مرة أطاح كل التنبؤات عن قيمته، وقادر على التأثير في أجندة السياسات العامة ومركز اتخاذ القرار. من هنا تساءل اليحياوي عن مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي، فرأى الأمر أنه سيتخذ منحى خاصاً تجلى في التفكير الجدي لإحداث التغيير والتطور داخلياً، وفي هذه الحالة قال: نميز بين نوعين من الأنظمة، أنظمة لم تشملها ثورات عارمة، وهي نموذجان: منفتحة (المغرب، الأردن)، ومنغلقة (السعودية، الكويت، عمان)؛ وأنظمة قامت فيها الثورات الشعبية وقلبت النظام رأساً على عقب.

في النوع الأول الذي يحتكم إلى قواعد التوريث وقواعد الحكم الملكي، فإن النظام سيحاول التخفيف من وطأة المفارقات

التركي من التحول العربي» بتحديد خمسة اتجاهات: الأول استغراب تركيا مما حصل في تونس مع التأقلم معه، الثاني مطالبة الخارجية التركية بضرورة تنحي الرئيس المصري، الثالث التردد تجاه القضية الليبية، الرابع تجاهل القضيتين اليمنية والبحرينية، الخامس والأخير الاندفاع نحو الحالة السورية، وهي الحالة التي تتلاقى فيها العديد من مصالح القوى العالمية.

هذا المعطى الأخير هو الذي سيحدد اتجاهات ومواقف تركيا من الوضع العربي الجديد، وبخاصة مع تغير أوضاع أخرى خاصة بمواقف أمريكا وروسيا، ويبقى التحدي الأكبر هو في القضية السورية في علاقتها بإيران وذلك بالضغط على تركيا بواسطة الورقة الكردية.

النتيجة أن كل مواقف تركيا لا تتعدى خطأ أحمر فهي لا تود هدم الدولة، إذ إن ما حصل في الآونة الأخيرة من تغييرات هو ثمرة ثلاثين سنة مضت نتجت من التحرر من ظاهرة النخب التي تنحدر من مناطق مهمة: إزمير، أنقرة، إسطنبول.

ب - الموقف الأوروبي

وفي المحور نفسه - الاهتمام الخارجي بالوضع العربي - تأتي مداخلة خالد قضاوي الباحث في العلاقات الدولية، المتمحورة حول «الموقف الأوروبي من التحولات السياسية في المنطقة العربية» بتساؤله حول حقيقة دور الاتحاد الأوروبي في تشجيع التحول الديمقراطي بالبلدان العربية.

فمن خلال إعلان برشلونة كان الأوروبيون يؤكدون ضرورة تبني نظام

فتساءلت عن كيفية التعامل مع الأوضاع الراهنة بعد قيام الثورات؛ هل في إطار الاستمرار أو القطيعة؟ وبينت كيف أن الإصلاح اتخذ مناهي متعددة بحسب كل بلد على حدة، الأمر الذي أدى إلى اختلاف حتى مضامين الإصلاحات الدستورية الجديدة التي منها ما كان متناغماً مع راهنية المرحلة ومنها ما كان قاصراً.

٦ - التحديث السياسي في البناء الديمقراطي

أما عن «دور التحديث السياسي في البناء الديمقراطي» فقد تطرق خالد ييموت، الباحث في علم السياسة، متناولاً الموضوع من زاوية علم الانتقال الذي يرتبط بالانتقال الديمقراطي، وتحدث بعدها عن العوامل المساهمة في تحقيق الانتقال الديمقراطي، وحددها في عاملين: العامل الداخلي (النمو الاقتصادي، تآكل النظام السياسي...)؛ والعامل الخارجي المتمثل بتدخل الدول بشكل يجعل من الانتقال عائقاً.

وختم ييموت كلمته بطرح مجموعة من الأسئلة المرتبطة بأفاق الانتقال الديمقراطي، وإشكالية نمذجته والذي يجب أن يكون صناعة مجتمعية.

٧ - المواقف الخارجية من الحراك العربي

أ - محدّدات الموقف التركي من التحول العربي

استهل د. فؤاد فرحاوي، الباحث المتفرغ في مركز الدراسات الاستراتيجية بتركيا، مداخلته المعنونة «محددات الموقف

الدين عن السياسة، وهو ما يعني نهاية المشروع السياسي للإسلاميين وخلص إلى ضرورة الانتقال من فقه الخلاف إلى فقه الائتلاف ومن الاهتمام بالصغائر إلى الاهتمام بالأولويات.

ب - الاشتباك بين العلمانيين والإسلاميين

أما د. محمد الإمام ماء العينين، الأستاذ المشارك بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة، فقد ركزت مداخلته «مسألة الحاجة إلى فض الاشتباك بين العلمانيين والإسلاميين في زمن الثورات» على أن الساحات السياسية تجسد اشتباكاً بين الإسلاميين والعلمانيين يحتاج إلى آليات بسيطة من إنصات وقبول للآخر لفضّه. ولذلك هو يحدد أهمية الكتلة التاريخية وكيف تغيّرت في طبيعتها وموقعها من مرحلة الاستبداد إلى مرحلة بداية الثورات، بحيث تغيّرت أهم معطيات الفرقاء وأصبحت الحاجة إلى التنازل ضرورية، فكانت النتيجة أن حصل تغير في طبيعة الاشتباك من الصراع والإقصاء إلى التعايش والتحاور والتفاهم.

ثم أشار ماء العينين إلى ما عرفته وتعرّفه المجتمعات العربية من اشتباك القوى الحية فيها حول تدبير المرحلة، حيث حدث قلب في الأحداث، فقوى الشد المضاد المتسلطة داخل النظام هي الآن محل مواجهة مع السيل الجارف للاحتجاجات، وهنا نتحدث عن فكرة الانتقال المفاجئ للسلطة وهو ما خلق عدداً من الصعوبات، والإكراهات سواء حول تدبير الصراع أو عبء الشأن العام.

الديمقراطية، والعمل على ضرورة تحويل «بحيرة المتوسط» إلى منطقة سلام. فكان احترام حقوق الإنسان ومحاربة الإرهاب ضرورة مهمة للمشاركة مع دول الاتحاد الأوروبي. لكن من جانب آخر فإن البلدان العربية قد انتابها الشك والارتياب بتأسيس الشراكة الأمنية بين دول الاتحاد.

٨ - التصورات القيمية في البناء الديمقراطي

أ - الحركات الإسلامية وتحديات الوصول إلى السلطة

في ما يتعلق بالمحور الثالث في الندوة الخاص بالتصورات القيمية في البناء الديمقراطي، قدّم د. محمد سعدي، أستاذ باحث في كلية الحقوق بجامعة محمد الأول بوجدة، مداخلة تحت عنوان «الحركات الإسلامية وتحديات الوصول للسلطة: التحولات والرهانات» اعتبر المرحلة الراهنة مرحلة ذات أهمية بوصول الإسلاميين إلى سدة الحكم، إذ سيوضعون تحت المجهر، لأنهم سيتحملون صنع القرار، إذ إن الإشكالية أنهم انتقلوا من المعارضة إلى الحكم، فهل سيحسنون الحكم مثلما أحسنوا دور المعارضة؟ ومن هنا ستطرح إشكاليات تحول الحركات الإسلامية، فهل لديهم حلول عملية في ممارسة السلطة؟

يبرز الواقع الامتحان الصعب الذي تعيشه الحركات في المرحلة الراهنة المتميزة بالحراك والفساد. فيقدّر سعدي تزايد تدخل الحركات في المجال العملي، بقدر تزايد تناقضاتهم، وبالتالي؛ كلما ازدادت التدخلات ازدادت علمنة الحركات، حيث ستقوم بتحييد

وكيف أن هذه المرحلة، ما بعد ٢٠١١، تدل على أهمية خاصة متأصلة على رهان وصول الإسلاميين إلى الحكم، وهو الأمر الذي ستظهر معه عدد من المفارقات، أهمها مفارقة الطوباوية وامتحان سؤال الانتخابية، ومسألة ثورية المسار الانتخابي، ومفارقات إصلاح الديمقراطية وإصلاحها، وأخيراً المسألة الديمقراطية في علاقتها بالاجتماعي والاقتصادي.

د - استراتيجيات التأسيس:

مقاربة سوسيولوجية

ومن جانب موضوع التفاعلات السوسيوسياسية في عملية الانتقال الديمقراطي، رأته د. حسينة بوعدة، الأستاذة والباحثة في علم الاجتماع بجامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم بالجزائر، في حديثها عن «استراتيجيات التأسيس للديمقراطية: مقاربة سوسيولوجية في عقلنة وتفعيل دور المجتمع المدني بالجزائر»، أن السنوات الأخيرة بدأ فيها الخطاب الرسمي في الجزائر يشجع على تفعيل المجتمع بمنظمات العمل الجماعي، لكن على مستوى الممارسات لوحظت الكثرة التي عرفتتها هيئات المجتمع المدني، لكنها حركية لم تنتج ثمارها في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ما عدا بعض الحالات الاستثنائية.

وفي جانب آخر سجلت بن باديس عدداً من التصورات لتطوير المجتمع المدني ولخصتها في ضرورة أن ينطلق المجتمع المدني من المجتمع وإعادة النظر في الشرعية الاجتماعية لهذه المؤسسات، وفي شرعية زعمائها وآليات تسييرها.

أما د. الطاهر القور، الأستاذ في جامعة عبد المالك السعدي بطنجة، فقد حاول في إشكالية «الديمقراطية العربية بين المنظومة القيمية والإكراهات الاقتصادية»، التوفيق بين ما هو قيمي وبين الديمقراطية، واعتبر أن حضور الجانب الاقتصادي يظل عاملاً مهماً في المجال الديمقراطي؛ لذلك، تساءل القور عن مكانة الديمقراطية في البعد القيمي بالبلدان العربية وأشار بداية إلى الوضع الذي عاشته الديمقراطية في الوطن العربي قبل ربيع، ومحاولة إيجاد توليفة بينها وبين المنظومة القيمية في المجتمعات العربية، وهو ما جعل الديمقراطية بعيدة المنال في ظل أنظمة تاريخية استبدادية.

وخلص إلى تراجع المنظومة القيمية مقابل سيادة البعد النفعي في المجتمعات العربية، حيث أصبحت المصلحة الاقتصادية هي الأساس في توجيه مختلف الاعتبارات الأخرى.

ج - بين المنظومة القيمية

والإكراهات الاقتصادية

أما د. حسن مصباح، مسؤول اللجنة العلمية بمركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية بوجدة، فقد شخّص في مداخلته المعنونة «مفارقات الديمقراطية العربية بين التأويل والتنزيل» واقع الأنظمة العربية قبل مرحلة الثورات، سواء من ناحية الممارسة أو من ناحية الفكر، فركز على فكرة تغير الفكر والممارسة من مرحلة لأخرى، وتساءل هل نحن أسرى التجريب أو التخريب؟

وطرح مصباح إشكالية العلاقة الجدلية بين الفكر والواقع، بين التنظير والممارسة،

هـ - الأغورا الافتراضية وقلق الديمقراطية المعلقة

حملت مداخلة الأستاذ والباحث في صف الدكتوراه مصطفى بوقدور عنوان «الأغورا الافتراضية وقلق الديمقراطية المعلقة ببلدان الربيع العربي» مبدئياً فيها عدة ملاحظات أولية، عارضاً العناصر الثلاثة التي سيتناولها في المداخلة: أولاً، تكنولوجيا الاتصال والفضاء العمومي بين الحتمية والنسبية؛ ثانياً، مرفولوجية الفضاء العمومي الافتراضي؛ وأخيراً، الفضاء العمومي الافتراضي وسؤال الديمقراطية.

وبسط بعد ذلك الإشكال المركزي في السؤال الآتي: إلى أي حد يمكن لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة في الحياة العمومية والخاصة لدى الفرد/المواطن، وتحديدًا في ما هو يومي وروتيني ومبتذل، أن تحدث تغييرات على مستوى البنية الاجتماعية سواء في جانبها العلائقي (الدور والمواقع الاجتماعية) أم في جانبها الوظيفي (الفعالية والتعاون والمشاركة)؟ وحاول الإجابة عن مضمون هذا الإشكال في ثلاث دعاوى أساسية:

١ - إن غاية التكنولوجيا في علاقتها بالفعل الإنساني غير مقصورة على الحتمية المطلقة، حيث ترفع فيه إلى حد الفاعل المتعالي عن التاريخ، وإنما هي محكومة بالنسبية الخلقة، تبعاً لوظيفة استعمالها.

٢ - انتقلت السلطة في عملها الرقابي واحتكارها المعرفي بعد أن اندمج الفضاء العام بتكنولوجيا الافتراضي دمجاً عضوياً من رقابة الضبط إلى رقابة التنظيم؛ ومن

رقابة الإلزام إلى رقابة الالتزام، كما لم يعد احتكار المعرفة في الفضاء الافتراضي سبيلاً لتركيز السلطة في جهة واحدة، وإنما صارت السلطة متشظية بتشظي الفضاء المعلوماتي ذاته.

٣ - إن منطق الفضاء الافتراضي العمومي محكوم باللاتزامنية والآنية المتسارعة ما يجعله متقابلاً مع الديمقراطية الإجرائية والديمقراطية التحررية.

و - العلاقة بين وسائل الاتصال والديمقراطية

وتقدم د. محمد مريني، من جانب موضوع وسائل الاتصال في علاقتها بالحراك العربي، بمداخلة عنوانها بـ «وسائل الاتصال في العالم العربي بين الفضاء العمومي والفضاء الاتصالي» حيث أشار إلى الإشكالية الأساسية وهي لماذا استطاع الفاعلون السياسيون العرب إنجاز ما فشلوا في تحقيقه لعقود من خلال الفضاء العمومي، وأنجزه الفضاء الاتصالي؟

وخلص إلى وجود علاقة وطيدة بين وسائل الاتصال والديمقراطية، أدت دوراً مهماً في الثورات العربية بالنظر إلى مجموعة من الاعتبارات (الانفلات من الرقابة، الحرية في التعبير...) وإلى كون الوسائط تتيح نوعاً من الافتراضية التي تمكنها من سرعة الانتشار.

رابعاً: الأعمال الختامية

ختمت الندوة العلمية الدولية أشغالها بجلسة كلمات مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية بوجدة واللجنة المنظمة

تحقيق الديمقراطية وبخاصة مع قوة وآنية المؤثرات الداخلية والخارجية.

- ضرورة القضاء على كل عوائق بناء الديمقراطية، ولا سيما العوائق ذات البعد المجتمعي والسياسي والاقتصادي.

- الأخذ بالاعتبار مطالب الشعوب العربية المتعلقة أساساً بتحقيق تنمية سياسية وبالتبعية تنميات اقتصادية واجتماعية داخلية.

- وضع قواعد عقلانية لتداول السلطة والحكم تضمن ممارسة الحقوق والحريات، بعيداً من الاستبداد والتسلط وكل أشكال الحكم الفاسد. ووجوب الاهتمام بالمجال القيمي والمعرفي ليكون مساعداً على استمرار وثبات الحكم الصالح.

- التركيز على أهمية الوسائل المجتمعية والتكنولوجية في تحقيق التحول والبناء الديمقراطي وجعلها في خدمة الثوابت المجتمعية بدل خدمة نخب وتوجهات أيديولوجية وفكرية ضيقة □

أُعرب فيها عن القيمة العليا للمداخلات والنقاشات التي صاحبت الندوة، وعن ضرورة نشرها في القريب العاجل وتوجيه عبارات الشكر والامتنان للمشاركين والحضور الذي تتبع أشغال الندوة وساهم في نقاشاتها باقتدار.

وهكذا تكون الندوة قد حاولت مقاربة موضوع البناء الديمقراطي في البلدان العربية في زمن التحولات ووقفت على كل الإشكالات المناقشة من طرف المشاركين أو الحضور المتتبع، وأجملت أغلب التوصيات في الآتي:

- ضرورة التفكير الجدي في النموذج الديمقراطي المناسب للبلدان العربية، والمساعد على الخروج من المرحلة الانتقالية التي يجب التعامل معها بحذر كبير بغية الحفاظ على مكتسبات الثورات والموجات الاحتجاجية.

- الحاجة إلى فهم الديمقراطية الانتقالية، وجعلها جسراً وليس عائقاً نحو